كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

«الصحة» بدها علاج

ليس خفياً على أحد التأثير السلبي للحصار الاقتصادي والعقوبات الأحادية الجانب على كل المناحي الخدمية والاقتصادية في البلاد.

ومن الطبيعي ألا يكون القطاع الصحي بمنأى عن سلبية هذه التأثيرات، حيث بدأ يتجلى أثرها بنقص التوريدات لقطع صيانة الأجهزة الطبية، وبصعوبة الحصول على التقنيات الطبية الحديثة، وصولاً إلى صعوبة الحصول على الأدوية النوعية التي توزع مجاناً من الدولة على أصحاب المرضى المصابين بمرض عضال.

مؤخراً بدأت تتفاقم المشكلة بصورة أكبر حيث وصلت الانقطاعات إلى أبسط احتياجات المشافي من أدوية ومستلزمات إسعافية حتى وصل الأمر إلى الخيوط الجراحية والضمادات، وأصبح على ذوي المريض تأمين هذه الاحتياجات من السوق بكلف عالية.

زملاء مروا بتجارب مرضية وآخرون رافقوا أقاربهم خلال فترة العلاج في المشفى أكدوا أنه وعند حضور «البرّاني» للكادر التمريضي يحضر المستلزم من دون أي تأخير، ما يعني بالتأكيد أنه وإلى جانب الصعوبات والآثار السلبية التي أفرزتها العقوبات والحصار هناك وجود حالات فساد لها دور كبير في زيادة شدة الأزمة.

هذا الكلام ليس مجرد افتراض، فحسب المعلومات فإن لجنة تفتيش في إحدى الوزارات كشفت تحقيقاتها عن وجود فساد بمبالغ تقدر بالمليارات في مستودعات أحد المشافي العامة، وأنه تم بعد إحالة المتهمين إلى القضاء الحكم عليهم بإعادة مبالغ قدرت فعلاً بمئات الملايين، ما يؤكد أن مثل هذه الحالات زاد من حدة الأزمة وتسبب بضياع جهود الدولة في تقديم الدعم في مجال الطبابة المجانية جراء ممارسات فاسدة انتهجها بعض الفاسدين بغية تحقيقهم مكاسب مالية شخصية على حساب آلام المواطنين ومعاناتهم.

كما أن بعض الأطباء لا يبدون أي اهتمام بالمريض إلا بعد مراجعته في العيادة، وفي بعض الأحيان يشترطون مبالغ إضافية مقابل إجراتهم للعملية الجراحية، وآخرون يؤخرون موعد العملية حتى يضطر المريض إلى أن يوافق على إجراء العملية من قبله في أحد المشافي الخاصة.

إلى جانب كل ذلك تأتي شكاوى إدارات المشافي المستمرة بسبب نقص المواد والمستلزمات بسبب تأخر التوريدات والعقود المركزية، وعمليات الصيانة التي باتت تحتاج إلى موافقات مركزية، والتي كان الهدف منها هو ضبط الهدر والحد من الفساد، إلا أن ذلك انعكس تعقيدات وروتيناً وعقوداً ضخمة يحجم عن التقدم لها الكثيرون لتبقى محصورة بأشخاص معدودين من أصحاب الملاءة المالية الكبيرة.

من كل ما تقدم يكشف الوضع القائم أن القطاع الصحي مريض وبحاجة إلى تدخل علاجي بشكل عاجل ينعشه ويعيده إلى دوره الصحيح، كما أنه من الضروري تذكير العاملين في القطاع الصحي بكل مكوناته بأنهم يعملون بمهنة إنسانية أساسها الرحمة بعيدة كل البعد عن تحقيق الأرباح والاتجار باستغلال آلام المرضى.

صيفية العيد على البحر تصل لأكثر من مليون ليرة في اللاذقية بالليلة!

وزير السياحة لـ«الوطن»: الموسم جيد ولم يتأثر لا بالعاصفة ولا برفع تعرفة الكهرباء

اللاذقية - عبير سمير محمود

مع دخولها البورصة الفلكية للأسعار، تحولت المنتجعات والشاليهات على شاطئ اللاذقية إلى حلم مستحيل لذوي الدخل المحدود، لتبقى حكراً على فئات معينة من الناس تصنيفها كما تصنيف المنشآت السياحية من ٥ نجوم.

مواطنون اشتكوا من «حرارة أسعار الشواطئ»، مطالبين بتوفير مكان يسبح فيه الفقراء ولو لليلة واحدة من دون عناء الذهاب والعودة باليوم نفسه، وتقول السيدة زهرة وهي مهجرة من ريف حلب، إنها لطالما كانت تحلم بأن تقضي عطلة العيد الصيفية على شاطئ البحر إلا أن ارتفاع إيجارات الشاليهات التي وصل سعر بعضها في المدينة إلى ٨٠٠ ألف ليرة، جعل حلمها يغرق في البحر!.

وذكر رامي – موظف بمؤسسة حكومية – أن الشاليهات في البسيط ووادي قنديل التي كانت تعرف بأنها ملاذ الفقراء والبعيدة عن المدينة، باتت أرقاماً فلكية بدءاً من أجور الطريق التي صارت الرحلة فيها تكلف من مدينة اللاذقية إلى وادي قنديل حوالي ١٥٠ ألف ليرة «سرفيس ذهاباً وإياباً» في حين لم تكن تتجاوز ٦ آلاف ليرة قبل نحو ٤ سنوات، مضيفاً: إنه في حال قرر ترفيه عائلته برحلة يومين إلى وادي قنديل سيدفع ٢٠٠ ألف ليرة أجور طريق إضافة لإيجار كوخ عائلي بين ١٠٠ حتى ١٥٠ ألف ليرة حسب الموقع سواء كان نسفاً أولاً أم ثانياً، لتضاف إليها مصاريف الطعام والشراب وتكاليف أخرى فتصل الحسبة إلى ما يقارب نصف مليون ليرة في حال لم «تبعزق» عائلته بالترفه ودفع أجور ألعاب شاطئية وغيرها.

وتعتبر إحدى السيدات أن الجلوس فقط على الشاطئ في أحد المواقع السياحية المستثمرة على أنها شعبية ومن دون أن تعتمد على المبيت أو المنامة في مكان الاصطياف، يتطلب مبلغاً يتجاوز ١٠٠ ألف ليرة لعائلة مكونة من ٦ أشخاص، باحتساب إيجار طاولة على البحر بسعر يبدأ بحوالي ٥ آلاف ليرة، والكرسي للشخص الواحد يتراوح بين ٤ – ٧ آلاف ليرة في حال كانت «بيدين أو دونهما»، والمظلة بأجر ٥ – ٧ آلاف ليرة حسب حجمها.

وفي المنتجعات ذات التصنيف السياحي حسب الفئات من ٥ نجوم، تبدأ أسعار أجور الشاليهات من ٧٠٠ – ٨٥٠ ألف ليرة حسب الإطلالة سواء كانت أرضية أم بلكوناً، والغرف حسب الإطلالة والسعة تتراوح بين ٣٥٠ – ٨٥٠ ألف ليرة، و«السويت» بحوالي ١,١٥٠ مليون ليرة في أحد المنتجعات بالمدينة، مع الإشارة إلى أن الحجوزات متوقفة حالياً لأن نسب الإشغال ١٠٠ بالمئة في جميع الفنادق والمنتجعات خلال عطلة عيد الأضحى وفقاً لمصادر من هذه المنشآت، مشيرين إلى أن جميع الغرف والشاليهات و«السويتات» ممتلئة بالزبائن طوال أيام عطلة العيد.

وعلى هامش زيارة الوفد الحكومي لمحافظة اللاذقية، بيّن وزير السياحة محمد رامي مارتيني لـ«الوطن»، أن الموسم السياحي مبشّر وجيد ولم يتأثر لا بالعاصفة الأخيرة التي ضربت المحافظة في ٢٥ حزيران الماضي، ولا برفع تعرفة الكهرباء للمنشآت المعفاة من التقنين الكهربائي.

وأوضح مارتيني أن رفع أسعار الكهرباء شمل ٥ بالمئة فقط من المنشآت السياحية وليس جميع المنشآت، ويزيد الرسم الكهربائي بما يقارب سعر التكلفة على المنشآت التي تشترك بخط معفى من التقنين وفق ما يُطلق عليه البعض اسم «الخط الذهبي» وعددها لا يتجاوز ٤٠ منشأة من المنشآت السياحية ولا يتجاوز رفع الأسعار ١٠ –١٥ بالمئة لمنشآت الإطعام ومنشآت المبيت بين ١٥ – ٢٠ بالمئة سواء كانت موسمية أم ضمن المدن الرئيسية.

وأكد وزير السياحة دعم الحكومة والتركيز الوزاري على فئة السياحة الشعبية، مشيراً إلى أهمية هذه السياحة والاهتمام الحكومي بها بشكل كبير لتطويرها ودعمها بكل الإمكانيات.

من جهته، بيّن مدير السياحة في اللاذقية فادي نظام لـ«الوطن»، أن المديرية وبشكل دوري تعمل على المتابعة والرقابة المشددة بموسم الأعياد وتكثيف الجولات الرقابية على كل المنشآت السياحية للتأكيد على النظافة والإعلان عن الأسعار إضافة للأمور الصحية، مشيراً إلى عمل الضابطة السياحية على مدار الساعة وتلقي شكاوى المواطنين سواء كانت خطية أم شفهية والعمل على معالجتها باتخاذ الإجراءات اللازمة.

وقال نظام: إن السياحة الشعبية تحظى باهتمام الحكومة وتوليها تركيزاً كبيراً لتفعيل هذه السياحة ودراسة أسعارها بشكل جيد جداً لتناسب المواطنين، لافتاً إلى العمل ضمن خطة وزارية للتدخل الإيجابي لدور السياحة الشعبية إضافة للاهتمام بالاستثمارات السياحية لمشاريع سياحية بالتوازي مع الاهتمام بقطاع التدريب والتأهيل لرفع جودة الخدمات بالقطاع السياحي.

وفيما يخص الأسعار المرتفعة، أشار إلى أنه يتم تصديق الوزارة على الأسعار للمنشآت ذات تصنيف ٥ نجوم وفقاً للكلف التشغيلية لهذه المنشآت وباقي الأسعار فيها قرار وزاري يحدد بدل الخدمات والإقامة والإطعام وما يجب تقاضيه ضمن المنشآت السياحية من مستوى نجمة حتى ٤ نجوم.

ونوّه بالتحضير للموسم السياحي الحالي منذ نحو ٣ أشهر لتأهيل المسارات السياحية من مواقع الاصطياف وذلك بالتعاون مع المحافظة ومجلس المدينة والجهات الأخرى من كهرباء ومحروقات وزراعة، لافتاً إلى إعداد مسارات زيارة جديدة ضمن المناطق الأثرية ومنها مسار أوغاريت بعد أن تم في فترات سابقة تفعيل مسار قلعة صلاح الدين.

وكشف نظام عن طرح فكرة لمشروع إنشاء جسر بري يربط بين الكورنيش الجنوبي والبصة وذلك بالتنسيق مع هيئة التخطيط الإقليمي.

أسواق العيد في طرطوس مكتظة «بالشكاوى» من الأسعار

طرطوس - ربا أحمد

لا يوادر عيد في مدينة طرطوس، الحركة ضعيفة والقدرة الشرائية في حدودها الدنيا، هكذا وصف تجار طرطوس وضع أسواق عيد الأضحى، فالأسعار بوادٍ والدخل بوادٍ آخر.

«الوطن» جالت على الأسواق الشعبية وأسواق الماركات، والتقت عدداً من المواطنين الذين يشترون فكان مغلبهم وفق ما أشاروا يعتمدون في دخولهم على الحوالات المالية أو أعمال حرة، والبعض في حالة بحث عن حاجات وفق قدرته الشرائية ليسند قميصاً قديماً أو بنطلاً من العيد الفائت.

بينما الأسعار برأيهم زادت في هذا الموسم الصيفي بطريقة فلكية وأكدوا أن معظم ملابس الأطفال مخزنة من العام الفائت في حين الجديد ومعظمه نسائي أسعاره غير مقبولة.

فالقميص النسائي تراوح بين ٥٠ و١٥٠ ألفاً والبنطال من ٧٠ إلى ١٥٠ ألفاً في حين ارتفعت أسعار ملابس الأطفال أضعافاً عن الصيف الفائت ووصل ثمن الشورت إلى ٥٠ ألفاً والبلوزة إلى ٤٠ ألفاً، لافتين إلى أنه تبقى أسعار الماركات الأعلى سعراً لكل الأعمار وبأرقام تجعل الجميع يسأل «ألا توجد رقابة عليها؟ ومن يضع أسعارها؟».

وأشارت إحدى الفتيات إلى أن البضاعة في الكثير من الأحيان ليست وطنية فكيف يتم إدخالها؟ وأسعارها عالية جداً لا يستطيع سوى المقتدر مادياً أن يرتديها، في حين أوضحت أم سامر أن ملابس ابنتها البالغة ١٥ عاماً تجاوزت ١٥٠ ألفاً ولم تجلب الحذاء بعد.

وأشار تاجر ملابس رجالية إلى أن البدلة الرجالية أي بنطال وبلوزة يبدأ من مئة ألف ولكن الأحذية الرجالية الأكثر صعوداً بالأسعار لهذا الموسم ولا يعلم أحد لماذا.

مدير غرفة تجارة وصناعة طرطوس محمد العجي أكد أن الأسعار يتم ضبطها من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبتنسيق دائم مع الغرفة بحيث تعتمد على الفواتير الموثقة لدى تجار الجملة والمفرق، في حين البضاعة المهربة غالباً ما يتم التعامل معها من دوريات الجمارك بمشاركة عضو من الغرفة.

وعن تفاوت الأسعار وارتفاعها أشار العجي إلى أن المازوت رفع أسعار البضائع ابتداء من المعمل إلى النقل إلى المحال، والغرفة تتواصل دوماً مع التجار ولاسيما مع الموسم السياحي لتسهيل وتأمين الخدمات اللازمة لهم.

وفي هذا الإطار ومع حلول العيد أوضح أن غرفة تجارة وصناعة طرطوس تقيم مهرجان الخير في صالة العيد بأقل الأسعار.

مليون ليرة تكلفة أوراق القرض.. والمبالغة في الضمانات تحرم الكثير من الاقتراض

العرنجي لـ«الوطن»: ٢٨ ملياراً للمسرحين و٣ مليارات بدل تعطل عن العمل بسبب كورونا و٧,٥ مليارات مساعدات نقدية

محمود الصالح

بيّن المدير العام للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي أن برامج الصندوق ساهمت في دعم الأمن الاجتماعي، بما تقدمه من معونات أو قروض، ومنها برامج توزيع المبالغ النقدية، إذ إن هذا البرنامج يتم من خلاله توزيعات نقدية للأسر الفقيرة وفق شروط محددة في عمل الصندوق.

العرنجي في استعراض لعمل الصندوق بين أنه تم في ٢٠١١ توزيع نحو ٧,٥ مليارات ليرة للأسر الفقيرة التي تم تقييمها من خلال مسح اجتماعي قام به الصندوق، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة نحو ٤١٥ ألف أسرة فقيرة، كما تم عبر برنامج بدل التعطل عن العمل والإنتاج في عام ٢٠١٩ تقديم تعويض نقدي للمتضررين من الإجراءات المتخذة لمكافحة فيروس كورونا حيث بلغ عدد المستفيدين ٣٠,٧١٨ استحق كل مستفيد معونة نقدية مقدارها ١٠٠ ألف ليرة، حيث تم تقديرها كتعويض عن شهرين وقدّر مبلغ المعونة الشهرية بخمسين ألف ليرة سورية وبلغ إجمالي المبلغ المصروف بإطار البرنامج ٣,٠٧١ مليارات ليرة.

أما البرنامج الآخر الذي يعمل عليه الصندوق فأوضح العرنجي أنه برنامج دعم المسرحين من خدمة العلم الإلزامية والاحتياطية والذي تم إحداثه في ٢٠١٩ لمدة عام واحد بحيث يستفيد المسرح المسجل بالبرنامج ١٢ شهراً متتالياً قيمة المكافأة الشهرية ٣٦٨٠٠ ألف ليرة وقد بلغ عدد المستفيدين المسجلين في البرنامج نحو ٣٦٠٠٠ مستفيداً وتم الانتهاء من صرف جميع المكافآت الشهرية وبنهاية أيار ٢٠٢٢، متوقعاً بأنه تم تمديد البرنامج لمدة عام في ٢٠٢٠ بالآلية السابقة نفسها وبلغ عدد المستفيدين المسجلين في البرنامج عام ٢٠٢٠ نحو ٢٩٠٠٠ مستفيداً كدفعة أولى ومن ثم تم قبول عدد من المعترضين بعد دراسة اعتراضاتهم وكان عددهم نحو ٢٠٠٠ مستفيد كدفعة ثانية أي أصبح عدد المستفيدين في مرحلة تسجيل ٢٠٢٠ نحو ٣١ ألف مستفيد استلم المستفيدون دفعة أولى جميع مكافآتهم الشهرية في حين الدفعة الثانية استلمت ٧ مكافآت شهرية وبقي لها ٥ مكافآت شهرية وبعد ذلك يتم إغلاق البرنامج نهائياً والمبلغ الكلي المصروف بالبرنامج نحو ٢٨ مليار ليرة.

وبالنسبة لبرنامج تعويضات جرحى قوات الدفاع الشعبي أوضح أنه حُددت مدة الاستفادة من البرنامج بـ١٠ سنوات، والشرائح المستفيدة من البرنامج هي جرحى بنسبة عجز ٧٠–٧٥ بالمئة ومن ثم تم قبول جرحى بنسبة عجز ٤٠–٦٥ بالمئة في البرنامج وأعداد المستفيدين يتزايد مستمر.التعويض الشهري لشريحة الجرحى بنسبة عجز ٧٠–٧٥ بالمئة أعلى من التعويض الشهري لشريحة الجرحى بنسبة عجز ٤٠–٦٥ بالمئة حيث تم رفع التعويض عدة مرات وحالياً يبلغ التعويض الشهري لشريحة الجرحى بنسبة عجز ٧٠–٧٥ بالمئة ما مقداره ١٣٠,٠٠٠ ألف ليرة والتعويض الشهري لشريحة الجرحى بنسبة عجز ٤٠–٦٥ بالمئة ما مقداره ١٠٠ ألف ليرة وبلغ المبلغ المصروف على البرنامج بعام ٢٠١٩ ما مقداره ١٢,٥ مليون ليرة وبلغ المبلغ المصروف على البرنامج بعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٧٦,٤ مليون ليرة وبلغ المبلغ المصروف على البرنامج بعام ٢٠٢١، ما مقداره ٥٠٤ ملايين ليرة وبلغ المبلغ المصروف على البرنامج في عام ٢٠٢٢ حتى شهر حزيران ما مقداره ٨٩٨,٩ مليون ليرة والمبلغ الكلي المصروف منذ بداية البرنامج حتى حزيران الحالي هو ١,٤٩٢ مليار ليرة ووصل حالياً عدد المستفيدين من شريحة ٤٠–٦٥بالمئة ما مقداره ٢٣٣ مستفيداً وعدد المستفيدين من شريحة ٤٠–٦٥ بالمئة ما مقداره ١٣٥٠ مستفيداً.

ومن البرامج التي يعمل عليه الصندوق برامج الإقراض المدعوم بموجب اتفاقيات بين الصندوق وعدد من المصارف الحكومية والخاصة حيث يتحمل الصندوق نسبة فائدة ٦بالمئة (كنوع من أنواع الدعم الاجتماعي) والباقي من الفائدة السنوية يتحمله المستفيد حيث تم ضمن الاتفاق مع المصرف الزراعي التعاوني لتمويل مشروعات متناهية الصغر في إطار برنامج تمكين الريف السوري صرف ٨٠٠ ألف ليرة في عام ٢٠١٩، و٢٥ مليون ليرة في عام ٢٠٢٠ و٣٥ مليون ليرة في عام ٢٠٢١، ومبلغ ٣٢ مليون في عام ٢٠٢٢ ويبلغ المبلغ الإجمالي المدفوع لتاريخه للمصرف لقاء تحمل الصندوق نسبة فائدة ما مقداره ٩٣ مليون ليرة.

ولفت إلى وجود اتفاقية مع مصرف الوطنية للتمويل الأصغر تم بموجبه صرف مبلغ ٧ ملايين ليرة في عام ٢٠٢١ ومبلغ ٢٩٨ مليون ليرة، كما تم عبر اتفاقية مصرف التسليف الشعبي صرف مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة في عام ٢٠٢٢ كرصيد أولي لتغطية نسبة الفائدة ٦بالمئة التي يتحملها الصندوق.

وبين أن المساعدات المصروفة بلغت ٧,٥ مليارات ليرة.

وعن المعوقات التي تعترض إنجاز برنامج الصندوق بالشكل الأمثل بيّن العرنجي أنها بشكل خاص في موضوع الضمانات التي تحتاجها عملية الإقراض، حيث يعجز الراغب بالاقتراض عن الحصول على الضمانات المطلوبة، إضافة إلى موضوع الرهن حيث يتطلب الرهن أن تكون ملكية الراهن من العقار ٢٤٠٠ سهم، أي تمام الملكية، والآن يتم العمل لأن يصبح هناك إمكانية لتكون الملكية الجامعية على الأسهم قابلة كضمانة للقرض بنسبة ملكية الضامن، الأمر الآخر هو التكاليف العالية للوثائق المطلوبة قبل تقديم القرض والذي تصل إلى مليون ليرة، في حين القرض لا يتجاوز ثمانية ملايين على سبيل المثال، كذلك قلة سقوف القروض التي لا تشجع على الاقتراض لأن هذا المبلغ نتيجة الارتفاع المتوالي في الأسعار لا يعود له قيمة في تأسيس مشروع أو لإنجاز عمل للمقترض.